مظاهر التصعيد في العلاقات الأمريكية–الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية

م.م غيث محمد حميد
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

Manifestations of Escalation in U.S.–Russian Relations in Light of the Ukrainian Crisis

Assistant Teacher:Ghaith Muhammad Hamid
Tikrit University – college of Political Science

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية–الروسية: تحليل الأدوات العسكرية والاقتصادية في الصراع الجيو سياسي، شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية توترات غير مسبوقة، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ نهاية الحرب الباردة، لكن شهدت العلاقات الأمريكية–الروسية في أعقاب تولي الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب الفترة الأولى، حالة من التجاذبات التي أفرزت تساؤلات حول احتمالية إحداث تحول بنيوي في مسار العلاقات الثنائية، لكن كشفت الممارسة الفعلية عن تمسك الإدارة الأمريكية بآليات الردع التقليدية؛ حيث لم تقتصر السياسة المتبعة على استدامة الدعم العسكري لأوكرانيا فحسب، بل اتسمت بانتهاج استراتيجية احتواء أكثر تشدداً، مما يعزز الفرضية البحثية القائلة بأن مؤسسة صنع القرار الاستراتيجي في واشنطن تغلّب المصالح الأمنية القومية على التوجهات الشخصية للقيادة السياسية، وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن الأزمة الأوكرانية أدت إلى تحويل طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية من علاقة تنافسية إلى علاقة عداء صريح وتصادم مستمر، متجاوزة بذلك أسوأ مراحل التوتر التي تلت نهاية الحرب الباردة، كما أدت العقوبات الاقتصادية الشاملة المتبادلة وعمليات الطرد الدبلوماسي وتجميد الحوار الاستراتيجي إلى تآكل كامل في الثقة بين الجانبين، مما جعل آليات الدبلوماسية الرسمية غير فعالة في معالجة الأزمة أو منع تدهورها، كما أن الأزمة أدت إلى إعادة إحياء مبدأ الاستقطاب الأمني في أوروبا، حيث عملت على تعزيز وحدة حلف الناتو وتوسعه غرباً وشرقاً (مظاهر التصعيد)، في مواجهة الإصرار الروسي على فرض منطقة نفوذها.

الكلمات المفتاحية: الازمات، العلاقة الامريكية الروسية، الحرب الباردة.

Abstract: This study aimed to demonstrate the impact of the Ukrainian crisis on US-Russian relations: an analysis of the military and economic tools in the geopolitical conflict. Since the outbreak of the Ukrainian crisis, relations between the United States and Russia have witnessed unprecedented tensions, reaching their lowest levels since the end of the Cold War. However, following the first term of the US administration under President Donald Trump, US-Russian relations witnessed a state of tensions that raised questions about the possibility of a structural shift in the course of bilateral relations. However, actual practice revealed the US administration's adherence to traditional deterrence mechanisms. The policy pursued was not limited to sustaining military support for Ukraine, but also included a more stringent containment strategy. This reinforces the research hypothesis that the strategic decision-making establishment in Washington prioritizes national security interests over the personal inclinations of the political leadership. Ultimately, the study concluded that the Ukrainian crisis transformed the nature of US-Russian relations from a competitive one to one of outright hostility and continuous confrontation, surpassing even the worst periods of tension following the end of the Cold War. Comprehensive reciprocal economic sanctions, diplomatic expulsions, and the freezing of strategic dialogue have completely eroded trust between the two sides, rendering formal diplomatic mechanisms ineffective in addressing the crisis or preventing its escalation. Furthermore, the crisis has revived the principle of security polarization in Europe, strengthening NATO's unity and its westward and eastward expansion (manifestations of escalation) in the face of Russia's insistence on establishing its sphere of influence.

Keywords: Crises, US-Russian relations, Cold War

المقدمة :

شهدت الرؤية العالمية لروسيا تحولاً جذرياً منذ مطلع الألفية الثالثة، حيث تخلّصت من الإرث الأيديولوجي للاتحاد السوفيتي السابق، ومع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة، تبنّت روسيا الاتحادية نهجاً يسعى لتعزيز التعاون والشراكة الدولية، متخذةً مكانتها كقوة عظمى. وقد عززت قوتها الاقتصادية، وثرواتها الطبيعية الهائلة، وقدراتها العسكرية المتطورة والعلمية المتميزة، ونفوذها الدولي المتنامي من هذه المكانة.

تزامنت هذه الصحوة الروسية مع مرحلة إعادة صياغة النظام الدولي التي يشهدها العالم المعاصر، حيث تتنافس القوى الكبرى لإنهاء فترة الأحادية القطبية التي هيمنت فيها الولايات

المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية. تأتي طموحات روسيا هذه في سياق السعي نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، يهدف إلى توفير بيئة دولية أكثر استقراراً وخالية من الصراعات، مع تمكينها من استعادة دورها المحوري وتقليص النفوذ والهيمنة الأمريكية، لا سيما في مناطق نفوذها الأوروبي التقليدية.

وفي هذا الإطار، تكشف متابعة السياسة الخارجية الروسية في السنوات الأخيرة عن تغير ملحوظ في نهجها، مخالفاً لما كان عليه في الحقبة السوفيتية. فقد استعادت روسيا دورها الفعّال كلاعب أساسي في النظام الدولي، وأصبحت تتخذ مواقف أكثر وضوحاً وحزماً تجاه القضايا العالمية، مما منحها استقلالية متزايدة في سياستها الخارجية وقدرة أكبر على تحقيق مصالحها القومية، وقد مثّلت الأزمة الأوكرانية نقطة تحول كبرى، حيث أثرت بشكل عميق على العلاقات الروسية الأوكرانية، دافعة أوكرانيا من وضع الدولة الشقيقة إلى دولة أجنبية. لكن هذا الصراع تجاوز حدوده الإقليمية ليتحول إلى صراع نفوذ جيوسياسي بين القوى الدولية الرئيسية، وتحديداً بين الولايات المتحدة وروسيا من جهة، وبين روسيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

وقد تجسد هذا التحول في الخطاب الغربي، حيث اعتبرت وسائل الإعلام أن الأزمة الأوكرانية قد أطلقت شرارة حرب باردة جديدة بين روسيا والولايات المتحدة. وأدركت واشنطن تزايداً أن السياسة الخارجية لبوتين تتعارض بشكل مباشر مع مصالحها، مبدية انزعاجها من الطموحات الجيوسياسية التي تعمل موسكو على تحقيقها مجدداً.

ونتيجة لذلك، شهدت العلاقات الأمريكية–الروسية منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية حالة من التأزم غير المسبوق، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ حقبة الحرب الباردة. ومع تولي الرئيس ترامب ولايته الثانية، برزت تساؤلات حول احتمالية حدوث تحول جوهري في مسار العلاقات، بالنظر إلى الخطاب الانتخابي الذي دعا إلى إعادة تقييم الانخراط الأمريكي. غير أن المسار الفعلي للسياسة الخارجية كشف عن اتساع الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع الاستراتيجي؛ إذ سرعان ما تراجعت احتمالات القطيعة، مع استمرار الإدارة في تقديم المساعدات العسكرية النوعية لأوكرانيا—وإن اتخذت أشكالاً وآليات مغايرة—مع استمرار التلويح بالعقوبات كأداة ضغط رئيسية، مما يؤكد تغليب الثوابت الأمنية القومية على التوجهات السياسية الشخصية للقيادة.

أهمية الدراسة تنبع أهمية هذه الدراسة من الجوانب التالية:

أولاً: الأهمية العلمية

- تقديم تحليل عملي لكيفية تأثير الأزمات الإقليمية على توزيع القوة بين القوى العظمى (روسيا وأمريكا).
- تقدم تحليلاً معمقاً لكيفية تداخل الخلافات حول القيم (الديمقراطية مقابل الاستبداد) مع الصراع الجيوسياسي على النفوذ، وهو ما يُعد عنصراً أساسياً في العلاقات الدولية المعاصرة.

ثانياً: الأهمية العملية

- تساعد الدراسة صناع القرار والمحللين في فهم الدوافع الحقيقية والمخاوف الأمنية لكل من روسيا وأمريكا، مما يمكن أن يُستخدم في صياغة سياسات خارجية أكثر فاعلية واستجابة.
- توفر إطاراً لفهم مخاطر وآليات الأمن الأوروبي في المرحلة الراهنة، وسبل تحقيق التوازن بين متطلبات الردع الأمريكي – والأوروبي (NATO) ومقتضيات الاستقرار الإقليمي الروسي.
- تساعد في تحديد السيناريوهات المحتملة لتطور الأزمة على المدى المتوسط والطويل، سواء باتجاه التصعيد المستمر أو التوصل إلى تسوية متوترة (حرب باردة جديدة).

إشكالية الدراسة:

تُعد العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية محوراً حيوياً للتحليل الجيوسياسي المعاصر. فبقدر ما أحدثت هذه الأزمة تحولاً عميقاً في بنية النظام الدولي، فإنها كشفت أيضاً عن الديناميات المعقدة التي تحكم التنافس بين القوتين النوويتين. ولما كانت دراسة هذا التفاعل تنطوي على تحديات جمة، أبرزها القيود المفروضة على تدفق المعلومات من كلا الجانبين (الرقابة على المعلومات)، وتعدد الجهات الفاعلة المتشابكة في الصراع (بما في ذلك الدول الأوروبية والمنظمات الدولية)، فإن المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة تدور حول كيف أدت الأزمة الأوكرانية إلى تعميق الصدع في العلاقات الأمريكية الروسية، وما هي التحديات والفرص التي يفرضها هذا التوتر المتصاعد على إعادة تشكيل النظام الدولي، والأمن العالمي؟ ومن هذه المشكلة ستكون هناك عدة تساؤلات فرعية وهي:

- إلى أي مدى ساهم تباين الرؤى الأمنية الاستراتيجية بين واشنطن وموسكو حول التوسع شرقاً في تأجيج الصراع، وكيف انعكس ذلك على انهيار آليات الحوار الأمني الثنائي؟
- ما هي الدور الذي لعبته منظومة العقوبات الاقتصادية، والتحالفات العسكرية (حلف شمال الأطلسي) في إعادة تشكيل ديناميات الردع، وتأثير ذلك على استقلالية القرار الاستراتيجي للدول الأوروبية الفاعلة في الأزمة؟.

- كيف تفرض حالة الاستقطاب الناجمة عن الأزمة الأوكرانية تحدياتٍ على استقرار النظام الدولي القائم على القواعد، وما هي المسارات المحتملة لانعكاس هذا التوتر على موازين القوى في الأمن العالمي مستقبلاً؟

فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية

أدت الأزمة الأوكرانية إلى تحويل العلاقات الأمريكية–الروسية من حالة التنافس المُدار إلى حالة العداء الجيوسياسي المباشر، مما يسرع عملية الانتقال نحو نظام دولي متعدد الأقطاب غير مستقر.

الفرضيات الفرعية

1. أدت الأزمة الأوكرانية إلى تآكل آليات الحوار الاستراتيجي بين واشنطن وموسكو، مما جعل العقوبات والردود العسكرية (غير المباشرة) هي الأداة الرئيسية للتعامل بين الطرفين.
2. ساهم التدخل الروسي في أوكرانيا في تعزيز وحدة حلف الناتو وزيادة إنفاقه العسكري، مما زاد من الاستقطاب الأمني في أوروبا، وهو ما يتعارض مع المصالح الروسية المعلنة.
3. أسهمت الأزمة في تقليص النفوذ الروسي في أجزاء واسعة من أوروبا الشرقية والوسطى على المدى الطويل، في مقابل ترسيخ الهيمنة الأمريكية على التكتل الأوروبي في مجال الطاقة والأمن.
4. مثلت الأزمة تحدياً صريحاً للمبادئ الأساسية للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة، لا سيما مبدأ سيادة الدول ووحدة أراضيها، مما يضعف آليات القانون الدولي ويزيد من احتمالات التدخلات العسكرية المستقبلية.

منهجية الدراسة:

للمعالجة العلمية للإشكالية المطروحة، والإحاطة بمختلف أبعادها، استندت الدراسة إلى تكامل منهجي يرتكز على المحاور التالية:

- **المنهج التاريخي:** لتوظيفه في رصد المسار الزمني للأزمة الروسية–الأوكرانية، وتتبع الجذور التراكمية للتطورات العسكرية والسياسية، بما يتيح فهم السياقات التي أدت إلى الراهن الأمني الحالي.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** للاعتماد عليه في تشخيص موازين القوى الراهنة في منطقة البحر الأسود، وتفكيك بنية التفاعلات الأمنية الجديدة التي فرضتها الأزمة، مع إبراز المتغيرات المؤثرة في المشهد الجيوسياسي الإقليمي. لتقييم انعكاسات الأزمة الأوكرانية على هيكل العلاقات الأمريكية–الروسية، من خلال تفكيك الاستراتيجيات المتبعة، وتحليل مآلات التنافس بين القوتين، وصولاً إلى استشراف تداعيات ذلك على النظام الدولي

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين تناول المبحث الأول تأثير الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية–الروسية: تحليل الأدوات العسكرية والاقتصادية في الصراع الجيوسياسي، وتم تناول التصعيد العسكري، والإجراءات الاقتصادية الروسية المضادة، أما المبحث الثاني فقد تناول مظاهر التصعيد الدبلوماسي والإعلامي في العلاقات الأمريكية–الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية، وتم توضيح طرد الدبلوماسيين وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (روسيا والولايات المتحدة) ، ومظاهر التصعيد الإعلامي في العلاقات الأمريكية – الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية.

المبحث الأول

تأثير الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية–الروسية: تحليل الأدوات العسكرية والاقتصادية في الصراع الجيوسياسي

تُعدّ الأزمة في أوكرانيا بمثابة فتيل جيوسياسي ملتهب يهدد بإعادة تشكيل العلاقات الدولية وفقًا لمنطق الاستقطاب الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة. هذا الصراع، الذي يضع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في مواجهة مباشرة مع روسيا، يتجذر في تضارب المصالح الإقليمية والدولية على الساحة الأور آسية.

من منظور الأمن القومي الروسي، تُعامل المناطق المتاخمة، ذات الارتباط التاريخي والجغرافي الوثيق بموسكو، على أنها نطاق حيوي لا يمكن التنازل عنه. وينتج عن هذا التوتر إخلال جوهري بتوازن القوى الذي تأسس بعد تفكك الاتحاد السوفيتي؛ إذ أنَّ طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية معقدة للغاية، إذ تخضع لتأثير مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية. يعود ذلك إلى السعي المستمر لكلتا الدولتين لتوسيع نطاق نفوذهما وتحقيق أهدافهما الاستراتيجية على المستوى العالمي، وتشكل الأزمة الأوكرانية الراهنة أبرز التحديات التي تواجه العلاقات الروسية – الأمريكية؛ فبين السعي الأمريكي إلى تثبيت الهيمنة وبين المعضلة الروسية لتحديد هوية بعد

الحرب الباردة [1]؛ وبناءً على هذا الإطار التحليلي، سيوضح هذا مظاهر تصاعد حدة العلاقات العسكرية والاقتصادية بين واشنطن وموسكو في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية.

المطلب الأول: التصعيد العسكري

تُشكل الولايات المتحدة الأمريكية الركيزة الأساسية للدعم العسكري المقدم لأوكرانيا في مواجهة التدخل العسكري الروسي، مما يعكس تحالفاً استراتيجياً متيناً تعزز بشكل كبير بعد الغزو الشامل في فبراير 2022، ومنذ بداية الغزو الشامل في فبراير 2022، قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية هائلة لأوكرانيا بلغت قيمتها 66.5 مليار دولار بحلول مارس 2025. وعند احتساب الدعم منذ التدخل العسكري الروسي الأولي في عام 2014، يرتفع إجمالي المساعدات إلى ما يقرب من (69.2) مليار دولار. تضمنت هذه المساعدات حزمة شاملة من الدعم تشمل[2]:

- الأسلحة والمعدات النوعية: مثل ما يقرب من 12,000 نظام مضاد للدروع من مختلف الأنواع، وأكثر من 1,550 صاروخاً مضاداً للطائرات.
- الدعم التكنولوجي والدفاعي: كأجهزة الرادار، وأجهزة الرؤية الليلية.
- المعدات الأساسية: مثل الرشاشات والبنادق والذخائر والدروع الواقية.
- التدريب والدعم المالي: توفير التدريب اللازم للقوات الأوكرانية لتمكينها من استخدام المعدات المعقدة بفاعلية.

وفي إطار تعزيز الدعم، قامت الولايات المتحدة بدور محوري في تفعيل وتنسيق عمليات نقل الأسلحة من شركائها وحلفائها. قبل وبعد اندلاع الحرب، وافقت الولايات المتحدة على عمليات نقل معدات أمريكية الصنع من مخزونات 14 دولة عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وشركائها المقربين إلى القوات الأوكرانية. هذا التنسيق يضمن تزويد أوكرانيا بإمدادات مستمرة ومتنوعة من المعدات اللازمة لدعم الجبهة، بالتوازي مع دعم أوكرانيا، عملت الولايات المتحدة على تعزيز وجودها العسكري الدائم والمتناوب في أوروبا. هذا التعزيز، الذي بدأ بشكل منهجي منذ التدخل العسكري الروسي الأول في عام 2014 وتصاعد بشكل كبير بعد الحرب الروسية وأوكرانيا لسنة 2022، يُنظر إليه على أنه إجراء استباقي وضروري لتحقيق هدفين رئيسيين:

---

[1]) أمير بللوشة، وشمسة بوشناقة، الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 13، العدد 3، 2021، ص485.

[2]) حوسين بلخيرات، الحرب الروسية الأوكرانية: الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية مج15, ع3 (2022)، ص243.

- **ردع العدوان الروسي:** إرسال إشارة واضحة بأن أي محاولة للتوسع ستواجه رداً جماعياً قوياً من الناتو.
- **ضمان الأمن الإقليمي:** طمأنة الحلفاء الأوروبيين، وخاصة دول الجناح الشرقي لحلف الناتو، والتأكيد على الالتزام الأمريكي بموجب المادة الخامسة من ميثاق الحلف[1].

اعتمدت الولايات المتحدة بشكل مكثف على سلطة الانسحاب الرئاسية (Presidential Drawdown Authority – PDA) لتقديم المساعدات العسكرية لأوكرانيا من مخزونات وزارة الدفاع (DoD). وبموجب تفويض رئاسي، استُخدمت هذه السلطة في 55 مناسبة منذ أغسطس 2021، ليصل إجمالي المساعدات المسحوبة من المخزونات الأمريكية إلى حوالي 31.7 مليار دولار. وتأكيداً لهذا الالتزام المستمر، أخطرت وزارة الدفاع الكونغرس في 26 سبتمبر 2024 توجيه سحب إضافي بقيمة تصل إلى حوالي 5.55 مليار دولار من المواد والخدمات الدفاعية. هذا السحب المقترح يستغل الصلاحيات المتبقية بموجب المادة 506 (أ) من قانون المخصصات الأمنية التكميلية لأوكرانيا لعام 2024 (USSAA). تهدف هذه الخطوة الاستباقية إلى ضمان استمرار تدفق الدعم العسكري لأوكرانيا من مخزونات وزارة الدفاع بموجب سلطة PDA، بشكل يضمن توفر هذه الموارد بغض النظر عن نهاية السنة المالية، مما يعكس إطاراً تشريعياً مستداماً لدعم الأمن الأوكراني.

في 14 أغسطس 2023، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن سلسلة من حزم المساعدات التي استندت إلى سلطة تخفيض القوات الرئاسية السابقة لأوكرانيا. وفي سياق إشرافها الدوري، اكتشفت الوزارة مبالغة غير صحيحة في تقدير قيمة الأسلحة والمعدات المقدمة ضمن صلاحيات القوات الرئاسية المعتمدة مسبقاً. بناءً على ذلك، أجرت الوزارة مراجعة شاملة باستخدام طريقة المحاسبة الصحيحة، نتج عنها استعادة (6.2) مليار دولار ضمن الصلاحيات المتاحة بموجب سلطة تخفيض القوات التي أقرها الكونغرس، إذ يمكن إعادة توجيه هذه الموارد المستردة لتعزيز الترسانة العسكرية وتوفير المعدات الاستراتيجية اللازمة لتلبية المتطلبات الأمنية الملحة لأوكرانيا. ومن المهم الإشارة إلى أن سلطة تخفيض القوات الرئاسية هي صلاحية وليست مصدراً للتمويل، تبعاً لذلك، وفور إخطار الكونغرس، لا تتقيد عملية توفير المواد والخدمات الدفاعية بتاريخ انتهاء محدد، طالما أنها تقع ضمن سقف القيمة الإجمالية المعلن عنها، وبالتالي، فإن أي مساحة

[1]) Masters, Jonathan, & Manno, Andrew. (2025). U.S. Security Assistance to Ukraine and NATO's Eastern Flank Reinforcement. Congressional Research Service (CRS), Report No. R47246, pp. 12–18.

إضافية ناتجة عن إعادة حساب وزارة الدفاع لقيمة الصلاحيات السابقة تظل متاحة لأوكرانيا للاستخدام المستمر بغض النظر عن نهاية السنة المالية[1].

ومن عام 2015 إلى عام 2023، سمحت الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا بتصدير ما يزيد عن(1.6) مليار دولار أمريكي من المعدات والخدمات الدفاعية إلى أوكرانيا عبر المبيعات التجارية المباشرة (DCS). وكانت أبرز فئات صادرات DCS إلى أوكرانيا خلال تلك الفترة هي: معدات مكافحة الحرائق، والليزر، والتصوير، والتوجيه (339.1 مليون دولار أمريكي)؛ ومعدات الحماية الشخصية (247.2 مليون دولار أمريكي)؛ والذخائر والعتاد (232 مليون دولار أمريكي)[2].

وقد كان الطرفان يتنافسان، حتى قبل تفاقم الأزمة الأوكرانية، على تعظيم نفوذهما العسكري عالمياً، سواء عبر إبرام صفقات التسليح الضخمة أو من خلال التوسع في إنشاء القواعد العسكرية في بعض الدول ذات الأهمية الاستراتيجية مع الأطراف الدولية الأخرى[3].

ولم يقتصر الدعم العسكري الأمريكي لأوكرانيا على الأسلحة والمعدات فحسب، بل شمل أيضاً جهوداً حيوية لمكافحة المخاطر الأمنية غير التقليدية. ففي الفترة ما بين عامي 2004 و 2021، قدمت الولايات المتحدة أكثر من (77.3 مليون دولار) لدعم برامج إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة التي خلفتها القوات الروسية في منطقة دونباس، بالإضافة إلى تعزيز قدرة أوكرانيا على إدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة.

في عام 2021 وحده، نجحت برامج تدمير الأسلحة التقليدية (CWD) التي تحظى بتمويل أمريكي في تأمين واستصلاح ما يزيد عن 1.9 مليون متر مربع من الأراضي التي كانت تعاني من التلوث بالمتفجرات، وإعادة تسليمها إلى الأهالي. ومنذ اندلاع العمليات العسكرية الروسية

---

[1]) مركز الجزيرة للدراسات.. المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا: دلالات التعديل المحاسبي ومرونة التمويل. تقرير استراتيجي (أغسطس) (2023). متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5643 ، تاريخ الزيارة: 25 4 2026.

[2]) وزارة الخارجية الأمريكية (2025). (Bureau of Political–Military Affairs). التعاون الأمني الأمريكي مع أوكرانيا: ورقة حقائق (U.S. Security Cooperation with Ukraine: Fact Sheet). واشنطن: مكتب الشؤون السياسية والعسكرية، 12 مارس، ص 5. متاح على الرابط:
https://www.state.gov/bureaus– (تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026).

[3]) منار حامد عبدون الحمايدة، العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، الجزائر، مجلد 4، العدد 2، 2022، ص 89.

واسعة النطاق في أوكرنيا، وتوسع هذا الدعم ليشمل حملات توعية رقمية، قدمت معلومات منقذة للحياة لأكثر من 18 مليون شخص. وتقود سلطات إزالة الألغام الأوكرانية التي جرى تدريبها وتجهيزها سابقاً من قبل الولايات المتحدة جهود الطوارئ لمعالجة المستويات الهائلة من تلوث الذخائر المتفجرة المنتشر في جميع أنحاء البلاد نتيجة العمليات الروسية[1]. وبناءً على هذا الدعم العسكري الشامل والمتعدد الأوجه، تمثلت مواطن التأثير المباشر للدعم العسكري الأمريكي لأوكرانيا على ميزان القوى (Balance of Power) في النقاط التالية:

أولاً: التأثير على الميزان العسكري:

- **تعزيز القدرة الدفاعية وإحداث الخسائر:** ساهم الإمداد المستمر بالأسلحة المتقدمة (مثل HIMARS وأنظمة الدفاع الجوي والصواريخ المضادة للدبابات) بشكل حاسم في تمكين القوات الأوكرانية من مقاومة التقدم الروسي وإلحاق خسائر كبيرة ومكلفة في الأفراد والمعدات بالجيش الروسي.
- **تحقيق التكافؤ التكنولوجي الجزئي:** على الرغم من التفوق الروسي في الحجم والتقنية، ساعدت المساعدات الأمريكية في تحقيق تكافؤ نسبي في الميدان، خاصة في مجالات الضربات الدقيقة بعيدة المدى والقدرات المضادة للدروع. وقد تعزز هذا الأثر بالاستخدام الأوكراني المبتكر للتكنولوجيا، وتحديداً الطائرات بدون طيار.
- **إطالة أمد الصراع ومنع الانهيار السريع:** أسهمت المساعدات العسكرية المستمرة في منع انتصار روسي سريع، مما أدى إلى إطالة أمد الصراع وإغراق القوات الروسية في حرب استنزاف طويلة الأمد.
- **تغيير الحسابات الاستراتيجية:** سمح تزويد أوكرانيا بصواريخ ذات مدى أطول (Long-Range Missiles) بضرب أهداف استراتيجية وعسكرية أعمق داخل الأراضي التي تسيطر عليها روسيا، مما أدى إلى تغيير في الحسابات والتكتيكات الاستراتيجية لكلا الطرفين[2].

ثانياً: التأثير على الميزان الجيوسياسي:

[1])حسن، ياسر غازي، و وليد مهدي عبدالله المفرجي. الإدارة الأمريكية للحرب الروسية–الأوكرانية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية مج14, ع53 (2025): ص65 – 90.

[2]) أحمد عبد الله أحمد السيد، تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على الإرهاب، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ع93، 2022، ص143.

لم تعد الأزمة الأوكرانية مجرد نزاع إقليمي محدود، بل غدت محركاً استراتيجياً لإعادة هيكلة النظام الدولي، لا سيما في سياق التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة وروسيا. ويمكن تحليل هذا التحول من خلال مسارين رئيسيين:

1. استراتيجية الإضعاف الممنهج للنفوذ الروسي، حيث أفرزت التطورات العسكرية والسياسية ما يمكن وصفه بالاستنزاف الاستراتيجي لروسيا، والذي تجسد في مستويين، الأول، الأثر الاقتصادي حيث أدت حزم العقوبات الغربية—بأبعادها المالية، والطاقية، والتقنية— إلى فرض عزلة هيكلية على الاقتصاد الروسي، مما حدّ من قدرته على تمويل العمليات العسكرية طويلة الأمد، وأعاق عمليات التحديث التكنولوجي للترسانة الروسية. والثاني، الأثر العسكري والردعي، حيث أسهم الدعم العسكري الأمريكي المتواصل— بما يشمل التسليح النوعي، والدعم الاستخباري، والتدريب التكتيكي في رفع الكفاءة الدفاعية الأوكرانية. أدى هذا المسار إلى استنزاف واسع للموارد المادية والبشرية الروسية، مما أفضى إلى تآكل صورة الردع الروسي على الصعيد الدولي، وأظهر محدودية القدرة على تحقيق حسم عسكري سريع[1].

وعليه، يمكن القول إن تراجع النفوذ الروسي لا يُعزى فقط إلى التبعات المباشرة للمواجهة العسكرية، بل إلى فاعلية الرد الغربي المنسق الذي قادته واشنطن لتقويض موازين القوى القائمة.

2. تعزيز دور الناتو وإعادة التموضع الغربي (إحياء التحالف): قدمت الأزمة قدمت للحلف الأطلسي (الناتو) سببًا جديدًا للوجود والوحدة بعد عقود من البحث عن دور واضح في حقبة ما بعد الحرب الباردة، إذ أن الولايات المتحدة استغلت الأزمة لإعادة فرض نفسها كقوة مهيمنة لا غنى عنها في الأمن الأوروبي، إذ سارعت واشنطن إلى زيادة قواتها وقواعدها وتدريباتها في أوروبا الشرقية (خاصة دول الجناح الشرقي للناتو)، مما جسّد الردع على أرض الواقع، وهذا التحرك المباشر عزز من تبعية الشركاء الأوروبيين للقيادة الأمريكية، مما يؤكد أن الأمن الأوروبي لا يزال مرتبطًا بشكل حاسم بالقوة الأمريكية[2].

المطلب الثاني: العقوبات الاقتصادية الأمريكية (العزل الاقتصادي في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية).

---

[1]) إبراهيم، هديل أحمد، تأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية على العلاقات الخارجية لروسيا .*مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* ع83 (2025): ص233 – 256

[2]) أحمد عبد الله أحمد السيد، مرجع سابق، ص143.

رداً على الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا الذي بدأ في فبراير 2022، تحرك المجتمع الدولي بفاعلية غير مسبوقة لفرض عقوبات شاملة ومنسقة على روسيا. قاد هذا الجهد تحالف واسع ضم قوى اقتصادية كبرى مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وكندا، وأستراليا، واليابان، إلى جانب دول أخرى. تميزت هذه العقوبات بأنها غير مسبوقة من حيث النطاق والسرعة والتنسيق الدولي، واستهدفت بشكل منهجي تقويض القدرة الروسية على مواصلة الحرب. وقد ركزت الإجراءات على استهداف صناع القرار الروس ونخب الأعمال المؤثرة، بالإضافة إلى استهداف قطاعات حيوية تشمل القطاع المالي والعسكري وقطاع الطاقة. علاوة على ذلك، شملت العقوبات قيوداً صارمة على وصول روسيا إلى التكنولوجيا الأمريكية والدولار الأمريكي، مما يهدف إلى عزل الاقتصاد الروسي عن النظام المالي والتجاري العالمي[1].

على الرغم من اتساع نطاق العقوبات الدولية، أظهر الاقتصاد الروسي قدرة على الصمود حتى الآن، بالرغم من تزايد الضغوط الاقتصادية الداخلية بشكل متواصل، ففي سياق المساعي لإنهاء الصراع، أعلن الرئيس ترامب، في 12 فبراير من العام 2026، عقب مكالمة هاتفية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن قرب بدء المفاوضات. وفي هذا الصدد، أشار وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو إلى أن تخفيف العقوبات قد يُستخدم كورقة تفاوضية رئيسية في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة ملف العقوبات الأمريكية تجاه روسيا تخضع لتعقيدات قانونية وتشريعية متداخلة؛ إذ يختص الكونغرس بتحديد الأطر التشريعية العامة للعقوبات، في حين يمتلك الرئيس هامشاً من المرونة في التنفيذ من خلال ممارسة سلطات الطوارئ الوطنية المفوضة، مما يجعل من أي تراجع عن هذه العقوبات عملية معقدة تتطلب توافقاً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، أو استخداماً موسعاً للصلاحيات الرئاسية في إدارة الأزمات. وفي المرحلة الحالية، من المتوقع أن يدرس الكونغرس الشروط اللازمة لرفع، أو الإبقاء على، أو تشديد العقوبات المفروضة وهذا الدور يمنح الكونغرس خيارين رئيسيين: إما الإشراف على سياسة العقوبات التي تنفذها السلطة التنفيذية، أو التدخل مباشرةً لتحديد سياسة العقوبات الأمريكية تجاه روسيا عبر إصدار تشريعات مباشرة [2].

---

[1]) احمد قنديل، الأزمة الأوكرانية: هل تقود إلى حرب باردة جديدة، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ع4، 2019، ص321

[2]) Peterson Bo, Coveted, detested and unattainable? Images of the US superpower role and self-images of Russia in Russian print media discourse, International Journal of Cultural Studies, No.14, 2011, pp. 71-89.

في المراحل الأولى من الحرب، ساد اعتقاد واسع بأن العقوبات الدولية الجديدة والشاملة ستؤدي إلى انهيار وشيك للاقتصاد الروسي. غير أن البيانات والمقاييس الاقتصادية أثبتت مرونة وصموداً غير متوقعين لهذا الاقتصاد حتى الآن. ويظهر هذا الصمود عند المقارنة، حيث كان تأثير الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و 2009 على النمو الاقتصادي الروسي أشد وأكثر حدة من تأثير العقوبات الحالية. علاوة على ذلك، تفوقت المؤشرات الاقتصادية الروسية بما في ذلك معدلات التضخم ومستويات البطالة وتدفق الواردات—على التوقعات المتشائمة التي صدرت في بداية الصراع. يمكن تحليل تفوق الأداء الاقتصادي الروسي على التوقعات الأولية بالانهيار من خلال ثلاثة عوامل هيكلية رئيسية؛ وهي [1]:

- التحول إلى اقتصاد حرب (الإنفاق العسكري): إذ اعتمدت روسيا استراتيجية التحول إلى اقتصاد حرب، تميزت بزيادة هائلة في الإنتاج العسكري ورفع رواتب العسكريين، كما تضاعف الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقريباً، مرتفعاً من نسبة تتراوح بين (3% و4%) في الفترة الواقعة ما بين (2019–2021)، ليُتوقع أن يصل إلى (6.2%) في عام 2025. وهذا الإنفاق الضخم يمثل دافعاً قوياً للاقتصاد، على الأقل في المدى القريب.
- التوجه نحو الشركاء الاقتصاديين البديلين: على الرغم من اتساع التحالف الغربي الذي فرض العقوبات، إلا أنه ليس شاملاً، وعملت روسيا على تعميق علاقاتها الاقتصادية مع اقتصادات الأسواق الناشئة الكبرى التي لم تفرض عقوبات عليها، ومن ضمنها البرازيل، والصين، والهند، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، مما سمح لها بإيجاد أسواق بديلة لوارداتها وصادراتها.
- مرونة صادرات الطاقة الروسية والتحفظ الغربي، ففي البداية، كان الهدف الغربي هو الحد من استفادة روسيا من صادرات الطاقة. ومع ذلك، وبسبب المخاوف بشأن استقرار أسواق الطاقة العالمية، امتنعت الولايات المتحدة وحلفاؤها عن تقييد تجارة الطاقة الروسية عالمياً بشكل كامل، ورغم التشديد التدريجي لعقوبات الطاقة وانخفاض الواردات الأوروبية من الطاقة الروسية (التي كانت تمثل مصدراً رئيسياً للإيرادات)، إلا أن هذا التحفظ الأولي سمح لروسيا بفرصة لإعادة توجيه صادراتها.

[1]) امارا كوزينكوفا ويفغيني بيريوكوف، النظرة الروسية لمستقبل النظام العالمي والعلاقات الدولية، معهد الدراسات الاستراتيجية 2017، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : https://goo.gl/tRyuuY تاريخ الزيارة: 2025/11/20.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الروسي قد تجاوز التوقعات الأولية للانهيار، إلا أن العقوبات الغربية فرضت عليه تحديات هيكلية متفاقمة .فقد أدّت العقوبات إلى تعقيد كبير في المدفوعات عبر الحدود، وواجه الجيش الروسي صعوبات في تأمين المكونات التكنولوجية الرئيسية، فضلاً عن خروج مئات الشركات الأمريكية وغيرها من الشركات متعددة الجنسيات من السوق الروسية. وتشير الاتجاهات الحديثة إلى تزايد الضغوط الاقتصادية؛ حيث أقر الرئيس فلاديمير بوتين في ديسمبر 2024 بأن التضخم والتضخم الاقتصادي المفرط يمثلان مشكلتين أساسيتين. وفي محاولة لمكافحة ذلك، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة إلى (21%) في أكتوبر 2024، وهو أعلى مستوى لها منذ عقود. كما ارتفعت ديون الشركات الروسية خلال فترة الحرب، مما يثير تكهنات بأن ارتفاع أسعار الفائدة قد يؤدي إلى موجة من الإفلاس. وتفاقمت هذه المشاكل بسبب النقص في العمالة والمدخلات، مما أدى إلى عمل المصانع الروسية بنحو (80%) فقط من طاقتها الإنتاجية في عام 2023 [1].

ونرى أنَّ التحول السريع والواسع النطاق إلى اقتصاد زمن الحرب عاملاً مزعزعاً للاستقرار الاقتصادي العام، فبالنسبة للمصانع الروسية، فرض الانتقال من الإنتاج المدني إلى التركيز على الإنتاج العسكري تكاليف باهظة تتعلق بتعديل المعدات وتدريب القوى العاملة. ونظراً للطبيعة الشاملة لهذه التغيرات الهيكلية التي دفعت الاقتصاد الروسي نحو الإنتاج الحربي، فإن العودة المستقبلية إلى اقتصاد مدني يركز على القطاعات غير الدفاعية ستواجه تحديات جمة. ومن المرجح أن يُحدث هذا التحول العكسي اضطرابات اقتصادية كبيرة وإضافية في مرحلة ما بعد الصراع.

وقبل اندلاع الصراع، كان الترابط الاقتصادي بين روسيا وأوكرانيا يتميز باعتماد متبادل شديد الهشاشة. كانت أوكرانيا تعتمد بشكل حاسم على روسيا في قطاع الطاقة، حيث كانت تستورد الغالبية العظمى من احتياجاتها من الغاز الطبيعي بما يتجاوز (84%)، مما جعلها من أكبر مستهلكي الطاقة الروسية في أوروبا. في المقابل، كانت أوكرانيا تمثل شرياناً اقتصادياً حيوياً لموسكو، حيث يمر عبر أراضيها حوالي 80% من صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، مما يوفر لروسيا ميزة اقتصادية بتخفيض تكاليف النقل. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك علاقات تجارية

[1]) جيراسيمشوك، إيغور؛ لان، تارا؛ دو، نغوك؛ داربي، ماري؛ وجونز، ناتالي. (2024). تكلفة الاعتماد على الوقود الأحفوري: قدمت الحكومات 1.5 تريليون دولار أمريكي من الخزينة العامة في عام 2023 (المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD)، مارس. متاح على الرابط: https://www.iisd.org/articles/insight/cost-fossil-fuel-reliance-governments-provided-15-trillion-2023 ، تاريخ الزيارة: 2025/11/20..

استراتيجية، حيث اعتمدت روسيا على أوكرانيا كمصدر أساسي لتوريد مكونات دفاعية حساسة، تشمل قطع غيار للمنتجات الحربية، ومحركات للمروحيات، ومكونات رئيسية لمنظومة الملاحة الفضائية الروسية (غلوناس)[1].

وفي 24 فبراير 2022، دشنت روسيا عمليات عسكرية واسعة النطاق في العمق الأوكراني، وذلك بعد يومين من إعلان الكرملين اعترافه الرسمي باستقلال إقليمي لوغانسك ودونيتسك في منطقة دونباس. جاء هذا التصعيد كذروة لتراكمات جيوسياسية طويلة، تمحورت جوهرياً حول مطالب روسيا بضمانات أمنية تمنع انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهو التوجه الذي اعتبرته موسكو تهديداً وجودياً لمجالها الحيوي وأمنها الاستراتيجي، في حين تمسكت كييف بحقها السيادي في تقرير مسارات تحالفاتها الأمنية. ومنذ ذلك الحين، تحول الصراع من مواجهة عسكرية ميدانية إلى استنزاف استراتيجي ممتد، أدى إلى إعادة تشكيل الهيكلية الأمنية في القارة الأوروبية، وتغيير معالم التوازنات الدولية القائمة[2].

الإجراءات الاقتصادية الروسية المضادة.

منذ فبراير 2022، فرضت روسيا سلسلة من العقوبات المضادة ردًا على العقوبات الدولية التي فُرضت عقب غزوها الشامل لأوكرانيا. هدفت هذه الإجراءات إلى مواجهة الضغوط الاقتصادية الخارجية مع حماية الاقتصاد المحلي من مزيد من زعزعة الاستقرار. إلا أن تطبيقها على نطاق واسع أدى إلى آثار متباينة في مختلف القطاعات، وزاد في الوقت نفسه من الأعباء الإدارية. يجادل هذا الموجز السياسي بأن العقوبات المضادة الروسية عززت سيطرة الدولة على الصناعات الرئيسية، وفاقمت المنافسة في السوق والاستدامة المالية، مما ساهم في التوجه المنهجي نحو اقتصاد مُخطط.

منذ فبراير/شباط 2022، فرضت روسيا سلسلة من العقوبات المضادة ردًا على العقوبات الدولية المفروضة عليها عقب غزوها لأوكرانيا. وطُبقت مجموعة واسعة من القيود الاقتصادية والمالية والتجارية، بما في ذلك تأميم الأصول الأجنبية، ومراقبة الأسعار، وقيود على تدفقات رأس المال،

[1]) محمود عبدالسلام البريدان. تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في المصالح الروسية في ليبيا. مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، ع19 ،(2025)، ص62 – 96.

[2]) محمد عبد الحفيظ المهدي الشيخ، الأزمة الأوكرانية: هل تنتهي أهداف روسيا المعلنة أم بتوازن اللانصر واللاهزيمة؟، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 190، (2022)، ص98.

وحظر التصدير، والدعم الحكومي – وكلها تهدف إلى تخفيف الضغط الاقتصادي الخارجي مع تعزيز سيطرة الدولة على الصناعات الرئيسية[1]. .

في حين أنه من المتفق عليه على نطاق واسع أن الحكومات قد تتدخل في الاقتصاد في أوقات الأزمات لتوفير الدعم اللازم، إلا أن هذا التدخل ينبغي أن يظل محدود النطاق والمدة. فالتدخل الحكومي المطول، لا سيما من خلال الدعم وضوابط السوق، قد يُشوّه مؤشرات الأسعار، ويُزاحم الاستثمار الخاص، ويُقوّض أسس ديناميكيات السوق التنافسية[2].

,في حالة روسيا، أدت التدخلات الاقتصادية الحكومية المكثفة، وتحديدًا بعد عام ٢٠٢٢، إلى تفاقم انعدام الكفاءة، وزيادة الضغوط التضخمية، وإضعاف آفاق النمو على المدى الطويل، ويناقش هذا الموجز السياسي كيف أن الارتفاع الأخير في المراسيم الرئاسية، والتوسع الحاد في الدعم المُوجّه في جميع القطاعات تقريبًا، وتشديد لوائح الأسعار، تعكس الاستخدام الاستراتيجي للكرملين للعقوبات المضادة كوسيلة لتعزيز القوة الاقتصادية وتعزيز السيطرة المركزية[3].

وقد شهدت هيكلية صنع القرار الاقتصادي في روسيا تحولاً جوهرياً منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية في فبراير 2022؛ إذ تعاظمت سلطة الجهاز التنفيذي في إدارة السياسات الاقتصادية المناهضة للعقوبات. وتكشف البيانات أن المراسيم الرئاسية باتت تمثل 25% من إجمالي التدابير التشريعية المتخذة في هذا الإطار، مما يعكس ترسيخاً لمركزية القرار الاقتصادي في يد الرئاسة. ويُلاحظ في هذا السياق أن وتيرة إصدار هذه المراسيم قد شهدت تصاعداً مطرداً؛ حيث تضاعف العدد الإجمالي للمراسيم الرئاسية منذ عام 2019 ليصل إلى 1131 مرسوماً بحلول عام 2024، مع تركز النسبة الأكبر من هذا النمو في الحقبة الزمنية التي تلت فبراير 2022، وهو ما يشير إلى

---

[1]) غارانت (2025). (Garant). تدابير مكافحة العقوبات 2022–2025: تدابير اقتصادية خاصة وتدابير تهدف إلى دعم الشركات والمواطنين (موسكو: نظام غارانت القانوني (Garant Legal System). متاح على الرابط: https://base.garant.ru/57750630 / ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026.

[2]) أحمد عبد الله أحمد السيد، تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على الإرهاب، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ع93، 2022، ص143.

[3]) ستاتيستا (2025). (Statista). القيمة السنوية للدعم في القطاع الزراعي في روسيا من عام 2015 إلى عام 2025 متاح على الرابط: https://www.statista.com/statistics/1064082/russia-agricultural-subsidies / ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026.

توظيف أدوات السلطة التنفيذية كآلية استجابة استراتيجية وفورية للضغوط الاقتصادية الخارجية[1].

وإلى جانب ازدياد عدد المراسيم، تجدر الإشارة بشكل خاص إلى اتساع نطاق المواضيع التي تغطيها. فهي تتراوح بين تدخلات هامة في مجال التأميم والسيطرة الاقتصادية، وأوامر تفصيلية محدودة الأثر. ومن بين المراسيم الرئاسية بالغة التأثير، تجدر الإشارة إلى المرسوم رقم 79 (28 فبراير 2022). وقد فرض المرسوم على المقيمين الروس المشاركين في أنشطة اقتصادية خارجية بيع 80% من أرباحهم بالعملة الأجنبية. علاوة على ذلك، سمح المرسوم رقم 302 (25 أبريل 2023) للدولة الروسية بمصادرة الأصول الأجنبية من الدول المعادية إذا لزم الأمر للأمن القومي أو ردًا على مصادرة الأصول في الخارج. ومن بين الشركات العالمية المتضررة من عمليات المصادرة هذه شركات من ألمانيا (يونيبر)، وفنلندا (فورتوم)، وفرنسا (دانون)، والدنمارك (كارلسبرغ). ونُقلت الأصول الأجنبية المصادرة إلى كيانات خاضعة لسيطرة الدولة، مما أدى إلى انخفاض كبير في المنافسة وزيادة في انعدام الكفاءة في الصناعات الروسية الرئيسية[2].

وبالمثل، نصّ المرسوم رقم 416 (30 يونيو/حزيران 2022) بشأن تأميم حقل سخالين-2 على نقل مشاريع النفط والغاز من شركات أجنبية (شل، وميتسوبيشي، وميتسوي) إلى كيان قانوني خاضع لسيطرة روسيا. كما طُلب من الشركات الأجنبية من دول غير صديقة بيع أصولها الروسية بخصم لا يقل عن (50%) عند الخروج من السوق. كما أُلزمت هذه الشركات بدفع مساهمة طوعية في الميزانية الفيدرالية الروسية بنسبة (15%) من قيمة الأصول[3]..

وفي الوقت نفسه، صدرت العديد من المراسيم الرئاسية لمعالجة قضايا إدارية دقيقة للغاية. ورغم محدودية تأثيرها الاقتصادي، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في تنامي الإدارة الجزئية والتعقيد التنظيمي (على سبيل المثال، المرسوم رقم 982 (22 ديسمبر/كانون الأول 2023) بشأن الرقابة الحكومية المؤقتة على وكالة بيع السيارات، والمرسوم رقم 1096 (17 يونيو/حزيران 2022) بشأن إعفاءات ائتمان النقل، إلخ).

---

[1]) معهد ستوكهولم للاقتصاد الانتقالي (2024) .(SITE). الاقتصاد الروسي في ضباب الحرب . ستوكهولم: مدرسة ستوكهولم للاقتصاد، متاح على الرابط: https://www.hhs.se/en/about-us/news/site-publications/2024/russias-economic-imbalances / ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026.

[2]) غارانت، مصدر سابق، ص2..

[3]) أحمد عبد الله أحمد السيد، مصدر سابق، ص143.

وبصرف النظر عن الآثار السلبية المحتملة للتدخل الحكومي المباشر في الاقتصاد، هناك العديد من المشكلات المتعلقة بالمراسيم الرئاسية. والأهم من ذلك، أن المراسيم الرئاسية، على عكس القوانين أو غيرها من أشكال التشريعات، لا تخضع لموافقة البرلمان. وبالتالي، فإنها تتجاوز النقاش التشريعي والمساءلة، مما يجعلها أقل شفافية وتوازنًا. تُستخدم المراسيم الرئاسية كأدوات لتجنب المقاومة التشريعية، حيث نادرًا ما يتحدى القضاء الروسي السلطة الرئاسية، مما يعني صعوبة الطعن في المراسيم أو إلغاؤها من خلال الوسائل القانونية. علاوة على ذلك، غالبًا ما تتداخل مع تشريعات أخرى، مما يؤدي إلى تكرار وظائف السلطات التشريعية (والتنفيذية) الأخرى، مما يؤدي إلى عدم اليقين التنظيمي. وهذا بدوره، يقوض التنفيذ ويوسع الرقابة البيروقراطية، مما يزيد من عدم الكفاءة والتكاليف[1].

إجمالاً، يجد الباحث أنه يُسهم تزايد المراسيم الرئاسية في روسيا في تفاقم عدم الاستقرار المؤسسي، وزيادة الأعباء الإدارية، وتمركز السلطة. ومع ذلك، لم يتضح بعد الأثر الكامل لهذه الإجراءات على المستوى الكلي.

ومنذ فبراير 2022، أحدثت إجراءات روسيا المضادة للعقوبات تحولاً ملحوظاً في حوكمتها الاقتصادية نحو سيطرة حكومية أكبر وعناصر تُذكرنا بالتخطيط المركزي في الحقبة السوفيتية. وقد أدت الإعانات واسعة النطاق، والتسعير الإداري، والتدخل العميق للدولة في الإنتاج والمشتريات إلى قمع المنافسة السوقية وكفاءتها. وقد شوّهت هذه التدخلات الحوافز وقلّصت دور مؤشرات السوق، مما ساهم في تفاقم انعدام الكفاءة في القطاعات الرئيسية. وبالنظر إلى المستقبل، تتزايد التوقعات الاقتصادية لروسيا على المدى الطويل سلبية. فبينما خففت إجراءات مكافحة العقوبات من وطأة الضربة الأولى للعقوبات الدولية، إلا أنها رسّخت نقاط الضعف الهيكلية، وقللت من المرونة المالية، وفاقمت المخاطر النظامية، لا سيما في القطاعين المالي والعقاري. علاوة على ذلك، فإن العقوبات المضادة التي فرضتها روسيا، بتقويضها الابتكار والإنتاجية، تُسرّع مسارها نحو عزلة اقتصادية أعمق ونموذج إدارة مركزية، مع ما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على النمو المستدام.

[1]) بيرتسيف، أندري. (2025). تدقيق حسابات المدققين: هل يثق بوتين بأحد الآن؟. مركز كارنيغي للشرق الأوسط (مبادرة روسيا وأوراسيا)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. متاح على الرابط: https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2025/03/russia-putin-elites-control?lang=ar تاريخ الزيارة: 2026/3/20.

المبحث الثاني: مظاهر التصعيد الدبلوماسي والإعلامي في العلاقات الأمريكية–الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية

التصعيد الدبلوماسي والإعلامي، بالإضافة إلى مجالات أخرى، يمثل استراتيجية أو سلسلة من الإجراءات المتزايدة الحدة التي تتخذها دولة أو جهة فاعلة (مثل منظمة دولية أو كيان غير حكومي) بهدف تحقيق أهداف معينة في نزاع أو أزمة ما. يهدف هذا التصعيد إلى الضغط على الطرف الآخر أو حشد الدعم المحلي والدولي لقضية معينة، وهذا التصعيد استخدمته كلاً من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتهم نتيجة التنافس فيما بينهم في الأزمة الأوكرانية، وسيتم توضيح ذلك وفق الآتي:

المطلب الأول: طرد الدبلوماسيين وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (روسيا والولايات المتحدة)

في 29 ديسمبر 2016، قررت الولايات المتحدة الأمريكية طرد ٣٥ دبلوماسيا روسيا، وأغلقت مجمعين روسيين في نيويورك وماريلاند، رداً على حملة مضايقة ضد دبلوماسيين أمريكيين في موسكو، وبعد الأزمة الأوكرانية، وقضية التدخلات الروسية، جاءت أزمة أخرى لتؤكد أنَّ الروس عازمون على رد كثير من صفعات إصابتهم بالعقود الثلاثة الماضية، وفي 14 مارس 2018، وجهت السلطات البريطانية اتهاماً مباشراً لروسيا بالوقوف وراء تسميم ضابط الاستخبارات العسكرية السابق سيرجي سكريبال وابنته يوليا في مدينة ساليزبيري، وذلك عقب تعرضهما لغاز أعصاب أفقدهما الوعي. وقد أثار هذا الحادث –بما تضمنه من دلالات تشير إلى استخدام مواد كيماوية محظورة– أزمة دبلوماسية حادة بين لندن وموسكو. وفي سياق التحليل الاستراتيجي لهذا الإجراء، رجحت تقارير إعلامية، استناداً إلى تقديرات السلطات البريطانية، أن استخدام وسيلة هجومية بهذا المستوى من التعقيد والتخطيط—مثل وضع غاز الأعصاب على مدخل مسكن الضحية—يعكس وجود إشراف أو موافقة من المستوى القيادي في الكرملين، مما عزز من حدة الاستقطاب في العلاقات الروسية الغربية قبل سنوات من اندلاع الأزمة الأوكرانية الراهنة[1].

[1])جيسلر، دومينيك؛ بير، دومينيك؛ برولوكس، نيكولاس؛ وفويرغيل، ستيفان. (2023). الدعاية الروسية على وسائل التواصل الاجتماعي خلال غزو أوكرانيا عام 2022 (مجلة علوم البيانات الأوروبية ((EPJ Data Science، 1)12)، ص ص 1–20. متاح على الرابط: https://doi.org/10.1140/epjds/s13688-023-00414-5 ، تاريخ الزيارة: 2026/2/25 .

شهدت العلاقات الأمريكية–الروسية مع مطلع عام 2017 تحولاً في الخطاب السياسي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي أبدى في فترته الرئاسية الأولى توجهات أولية نحو تقارب محتمل مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين. بيد أن الممارسة الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية لم تلبث أن اتخذت مساراً مغايراً؛ إذ وقّع الرئيس ترامب في 2 أغسطس 2017 على قانون العقوبات الذي أقره الكونجرس الأمريكي ضد روسيا—والذي شمل كذلك إيران وكوريا الشمالية—مرجعاً ذلك إلى تدخلات روسية مزعومة في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فضلاً عن التباينات الجوهرية حول الأزمة الأوكرانية[1].

وقد أحدث هذا الإجراء تصعيداً متبادلاً في العلاقات الثنائية؛ حيث ردت موسكو بقرارات دبلوماسية تضمنت خفض أعداد البعثات الدبلوماسية الأمريكية، تلتها إجراءات تصعيدية أخرى تمثلت في إغلاق القنصلية الروسية في سان فرانسيسكو، وهو ما قوبل بردود فعل روسية مماثلة في إطار مبدأ (المعاملة بالمثل). وقد أسفرت هذه السلسلة من التدابير الدبلوماسية عن تقليص التمثيل الدبلوماسي لكلتا الدولتين إلى مستويات متكافئة، مما عكس فجوة عميقة في الثقة الاستراتيجية، وأسس لمرحلة من التوتر الذي باتت فيه العقوبات والتدابير الدبلوماسية المتبادلة أدوات ضغط رئيسية في إدارة الصراع بين واشنطن وموسكو.

وكانت أزمة التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية في ختام مدة الرئيس أوباما عاملاً مؤثراً في زيادة حدة التوتر بين واشنطن وموسكو، وفرضت تحديات كبيرة أمام الرئيس ترامب، الذي أبدى رغبة كبيرة نحو تطبيع العلاقات الثنائية، وكان هناك عدد من العوامل التي وضعت حدوداً على مستوى التغير في العلاقات الأمريكية الروسية خلال بداية إدارة ترامب، أبرزها[2]:

1. إن أزمة الاختراق الإلكتروني الروسي لأجهزة الحاسوب الخاصة بالحزب الديمقراطي وتسريبها الموقع ويكلكس، لم تؤثر فقط على فرص فوز هيلاري كلينتون، بل تمس النظام الانتخابي والأمن القومي للولايات المتحدة، وهو ما أوجد رد فعل قوي سواء من جانب إدارة أوباما وكذلك من جانب الكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون وطالبوا بعقوبات مشددة على روسيا، وعده البعض

[1]) بيرتسيف، أندري. (2025). تدقيق حسابات المدققين: هل يثق بوتين بأحد الآن؟. مركز كارنيغي للشرق الأوسط (مبادرة روسيا وأوراسيا)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. متاح على الرابط: https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2025/03/russia-putin-elites-control?lang=ar. تاريخ الزيارة: 2026/4/20.

[2]) حمد، سيد أحمد. (2017). ترامب وحدود التغير في العلاقات الأمريكية الروسية. مجلة الأهرام، متاح على الرابط: www.ahom.org ، تاريخ الزيارة: 2 /12/ 2025.

الآخر عملاً عدائياً، حيث كان من الصعب على ترامب، حتى في ظل توجهاته بالتقارب مع بوتين أن يتجاهل تقارير الأجهزة الأمنية وعلى رأسها أجهزة الاستخبارات المتعددة ذات النفوذ القوى في النظام الأمريكي، فقد جاء رد فعله المشكك في تقارير الاستخبارات والتقليل من أهمية هذه القضية والدعوة للتحرك للأمام لاعتبارات تتعلق بإبعاد أي شكوك حول شرعيته الانتخابية وأنه فاز بتدخل دولة أجنبية، لكن حماية الأمن الإلكتروني الأمريكي تفرض عليه اتخاذ مواقف رادعة تجاه موسكو كمدافع عن الديمقراطية الأمريكية مع ضغط الكونجرس والأجهزة الأمنية عليه.

2. هناك إطار حاكم ومعقد للعلاقات بين البلدين يضع قيوداً على مستوى التطبيع بينهما في ظل تعارض مصالحهما في العديد من القضايا المرتبطة بسباق التسلح والوجود العسكري الأمريكي على حدود روسيا، وكذلك وضع الدولتين في النظام الدولي، إذ تسعى روسيا لتغيير النظام الأحادي الذي ساد بعد الحرب الباردة وإنهاء هيمنة الولايات المتحدة عليه وإيجاد نظام دولي متعدد القوى تكون روسيا أحد أقطابه بعد تصاعد دورها في السنوات الأخيرة خاصة في معالجة الأزمات الدولية مثل أوكرانيا وسوريا والشرق الأوسط، بينما تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على نفوذها في المنطقة وفى العالم، وهو ما يجعل حالة التنافس والمواجهة مستمرة، لكن مع تجنب المواجهة المسلحة المباشرة والاعتماد على أشكالا أخرى مثل الحرب بالوكالة والحروب الإلكترونية في ظل تراجع الأيديولوجيا وتعاظم المصالح ودور الاقتصاد في توجيه السياسة في إدارة العلاقات الدولية.

3. إن التغير في سياسة إدارة ترامب تجاه روسيا كان سيكون في إطار الآليات فقط مثل تحسن الخطاب السياسي وتقارب العلاقات الشخصية مع بوتين والتنسيق في بعض القضايا مثل محاربة الإرهاب والقضاء على تنظيم داعش في سوريا والعراق، والأزمة الأوكرانية لكن دون حدوث تغير جوهري على المستوى الإستراتيجي، لكون روسيا إلى جانب الصين أبرز خصوم أمريكا الرئيسيين في إطار الصراع على المصالح ومناطق النفوذ العالمية[1].

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية منذ مطلع عام 2017 تحولاً نوعياً في أدوات الضغط الاقتصادي والاستراتيجي، حيث تبنت الإدارة الأمريكية نهجاً تشريعياً مكثفاً لمواجهة الدول التي تصنفها واشنطن كأطراف مناوئة لمصالحها القومية. وفي هذا السياق، برز "قانون مكافحة خصوم

[1])امارا كوزينكوفا ويفغيني بيريوكوف، النظرة الروسية لمستقبل النظام العالمي والعلاقات الدولية، موقع الكتروني سابق.

أمريكا من خلال العقوبات' (CAATSA) كأداة قانونية محورية، فرضت بموجبها واشنطن عقوبات اقتصادية واسعة النطاق على كل من روسيا وإيران وكوريا الشمالية.

وقد ترتب على هذا التشريع تداعيات اقتصادية عابرة للحدود، إذ امتد نطاق العقوبات ليشمل الشركات الأجنبية المتعاملة مع قطاعي الدفاع والاستخبارات الروسيين. ولم تكتفِ الولايات المتحدة بفرض هذه القيود، بل اعتمدت استراتيجية التهديد بالجزاءات الاقتصادية (Secondary Sanctions) ضد الحكومات والكيانات التجارية التي تُجري معاملات مع المؤسسات الروسية المدرجة على قائمة العقوبات. وقد تجسد ذلك في تحذيرات رسمية وجهتها الخارجية الأمريكية ومسؤولون في الإدارة الأمريكية إلى نظرائهم في الحكومات الأجنبية وشركات القطاع الخاص، مُخطرين إياهم بأن التعاملات الاستراتيجية مع القطاعات الروسية المستهدفة ستعرضهم للمساءلة والعقوبات الأمريكية، مما وضع شركاء روسيا الدوليين أمام خيارات صعبة للالتزام بمتطلبات الامتثال للقوانين الأمريكية[1].

إن (تقرير الكرملين) على وفق ما وصفته وزارة الخزانة الأمريكية كان يضم قائمة المقربين من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذين يمكن أن تطالهم إجراءات التقييد الأمريكية الجديدة وكانت القائمة تضم (210) أشخاص، (114) من السياسيين و(96) من رجال الأعمال، ومن بين الاسماء والشخصيات المدرجة بالقائمة، رئيس الوزراء الروسي دميتري مدفيديف ووزير الخارجية سيرغي لافروف وفي أول تعليق للرئيس الروسي بوتين على هذا التقرير قال ما يجب أن نفعله نحن بالدرجة الأولى في هذا السياق هو التفكير في أنفسنا، ويجب التركيز على اقتصادنا وبما في ذلك دعم الزراعة وقطاع التصدير، وكذلك رفع مستوى الرعاية الصحية والتعليم والقدرات الدفاعية.. مضيفاً عندها سيفهم أنَّه لا يوجد أي معنى لصياغة أية قوائم، أو تهديد، وترهيب أو محاولة إعاقة تطورنا ، هذا هو الشيء الأهم الذي علينا أن نتعامل معه[2].

ومن جهته قرر الاتحاد الأوروبي عدم تأييده تشديد العقوبات على روسيا حيث أعلن شارل ميشيل، رئيس الوزراء البلجيكي، خلال لقاء أجراه مع نظيره الروسي دميتري مدفيديف، أن الاتحاد الأوروبي قرر عدم التأييد.. إلا إنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة فتح باب الحوار بين

---

[1]) تشارلي داغاتا، الصاروخ الجديد الذي تستخدمه روسيا في أوكرانيا، ولماذا يُثير قلق حلف الناتو. سي بي إس نيوز (٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني2024)، تم الوصول إليه عبر الرابط: تاريخ الزيارة (2025 /11/23)
.https://www.cbsnews.com/news/new-russian-missile-and-why-it-matters-ukraine-nato

[2]) emir Setif 2022. The war between Russia and Ukraine in 2022: causes and effects. Polgesl Arast Ermalar Dergese, 6(1), 2022, pp.13-40.

الجانبين من أجل بناء علاقات استراتيجية مثمرة حتى يتمكن الجانبان من إدارة الخلافات، وكان مجلس الشيوخ الأمريكي قد أقر يوم ٢٨ تموز ٢٠١٧ ، قانون بفرض عقوبات على روسيا وإيران وكوريا الشمالية، هذا القانون الذي شكل صدمة للمسؤولين الروس، وفي أول رد فعل بعد إقرار هذا القانون طالبت روسيا من الولايات المتحدة بتخفيض عدد العاملين في سفارتها وقنصلياتها في روسيا إلى ٤٥٥ موظفا، كما صادق الرئيس بوتين على إعلان وزارة الخارجية الروسية بشان حق موسكو في الرد على العقوبات الأمريكية والتعامل بالمثل[1].

المطلب الثاني: مظاهر التصعيد الإعلامي في العلاقات الأمريكية – الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية

تشير نظرية العلاقات بين الدولة والصحافة إلى التفاعلات بين الحكومات والأخبار ووسائل الإعلام، وفي الغرب، وثّقت الأبحاث أدلة على تأثير وسائل الإعلام الإخبارية على صنع السياسات. ووجدت الدراسات أنه يمكن لحكومة بلد ما تشكيل أجندة الأخبار واستخدام التغطية الإخبارية للتأثير على الرأي العام في ذلك البلد. وتوضح النتائج التي توصلت إليها تل الدراسات أن هذا النوع من النفوذ، مشيراً إلى أنه خلال الحرب الباردة، من عام 1945 إلى عام 1991، كانت الأخبار الأمريكية كثيراً ما تعكس وجهات النظر الرسمية لحكومتها عند الإبلاغ عن الأمور الأجنبية ولم تكن وسائل الإعلام أكثر من مجرد 'مساعد صغير' للحكومة الأم، إضافة لدورها في مراقبة الحكومات والسلطات في الأزمات الدبلوماسية. وقد وجدت الدراسات أن الولايات المتحدة لعبت وسائل الإعلام فيها دورًا حاسمًا في تغيير خطة الحكومة لحرب فيتنام، حيث تغيرت السياسات بشكل كبير حيث أصبحت الأخبار أكثر انتقادًا للسلطات. وأظهر المثال التفاعل بين الأخبار وسائل الإعلام والحكومات في الدول الغربية[2].

---

[1] فرانكل، كارين. (2024). تقييم الحملة الهجومية الروسية، معهد دراسات الحرب (8 مارس). متاح على الرابط: https://policycommons.net/artifacts/12291375/russian-offensive-campaign-assessment/13185412 / ، تاريخ الزيارة: 21 فبراير 2026.

[2] **نغوين، نونغ. (2024). عندما تذهب وسائل الإعلام إلى الحرب: كيف تدافع وسائل الإعلام الإخبارية الروسية عن صورة البلاد خلال النزاع مع أوكرانيا .*مجلة الإعلام والحرب والصراع* متاح على الرابط : https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/17506352241239634، تاريخ الزيارة: 21 فبراير 2026.**

في كثير من الأحيان، يعكس الصحفيون في البلدان التي تسيطر عليها الدولة، مثل روسيا، جدول أعمال الحكومة فبعض وسائل الإعلام في روسيا تخضع لسيطرة مباشرة من قبل الدولة بينما يرتبط البعض الآخر بالرئيس، وتستخدمه الحكومة للتأثير على الناس. بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، روسيا واصلت الضغط على وسائل الإعلام من خلال توفير وسائل الإعلام خاصة بالحكومة، فلجأت روسيا إلى وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة مع بداية ولاية بوتين الثالثة، وذلك بتشديد الرقابة على وسائل الإعلام من خلال زيادة الرقابة على أجندة وسائل الإعلام في حين لا تزال وسائل الاعلام المستقلة تعمل في روسيا، إلا أنها واجهت ضغوطًا من الكرملين في السنوات الأخيرة، وفرض المشرعون الروس قيوداً مشددة على الإعلانات عبر القنوات الفضائية وشبكات البث السلكي، وهو ما أدى إلى تداعيات اقتصادية ملموسة على المؤسسات الإعلامية الروسية. وقد شكلت هذه التدابير التشريعية—التي تكثفت وتيرتها منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية—ضغوطاً مالية حادة على مقدمي خدمات البث والمنافذ الإعلامية المستقلة، مما قلص من مساحات العمل المتاحة لها، ودفع بقطاع واسع من الإعلام المستقل نحو تحديات تمويلية وجودية في ظل البيئة التنظيمية الراهنة[1].

وعلى ذلك تم الاعتماد على وسائل الاعلام بشتى أنواعها في الحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيرها على العلاقات الدولية، فقد شهد الفضاء الإعلامي تصعيدًا ملحوظًا بين روسيا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا. يتجلى هذا التصعيد في عدة أوجه[2]:

- تبادل الاتهامات الحادة، حيث يتبادل الطرفان اتهامات متزايدة الحدة بشأن مسؤولية التصعيد، وارتكاب جرائم حرب، ونشر معلومات مضللة. تتهم روسيا الولايات المتحدة وحلفائها بتأجيج الصراع وتقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، بينما تتهم الولايات المتحدة روسيا بالعدوان غير المبرر وارتكاب فظائع.
- الحملات الإعلامية المكثفة، حيث تشن كل من روسيا والولايات المتحدة حملات إعلامية مكثفة لتشكيل الرأي العام المحلي والدولي حول الحرب في أوكرانيا. تستخدم الدولتان وسائل

[1]) أمبروسيو، توماس. (2024). منظمة معاهدة الأمن الجماعي: تحالفٌ هشٌّ ومتعثر. مجلة جورج تاون للشؤون الدولية، 4 مـارس. متـاح علـى الـرابط: https://gjia.georgetown.edu/2024/03/04/the-collective-security-treaty-organization-a-lifeless-shambling-alliance / ، تاريخ الزيارة: 10 نوفمبر 2025.

[2])آفي بولسي(2012). مواجهة القوة السوفيتية: سياسة الولايات المتحدة خلال بداية الحرب الباردة. مجلة الأمن الدولي 4)36)، ص 151-188. متاح على الرابط:
https://doi.org/10.1162/ISEC_a_00079 ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026.

الإعلام الرسمية وشبه الرسمية، بالإضافة إلى منصات التواصل الاجتماعي، لنشر روايتهما للأحداث وتشويه صورة الطرف الآخر.

- استخدام لغة تصعيدية، حيث يتزايد استخدام اللغة الحادة والعدائية في التصريحات الرسمية ووسائل الإعلام التابعة لكلا البلدين. يتم تبادل أوصاف سلبية ونعوت قوية لتصوير الطرف الآخر كعدو وتهديد.
- فضح ممارسات الطرف الآخر، وذلك من حلال سعي كل طرف إلى فضح ما يعتبره ممارسات غير أخلاقية أو جرائم يرتكبها الطرف الآخر في سياق الحرب. يتم نشر تقارير ومقاطع فيديو تهدف إلى إدانة أفعال الخصم.
- التأثير على الرأي العام العالمي، فالحملات الإعلامية التي تطلقها كل من روسيا والولايات المتحدة ضد بعضهما إلى كسب تأييد الرأي العام العالمي وتبرير سياسات كل طرف تجاه الأزمة الأوكرانية. تسعى كل دولة إلى تقديم نفسها كضحية أو كطرف يسعى لتحقيق السلام والاستقرار.

وفي المجمل فإن الأهداف من التصعيد الإعلامي في العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية هدفه تبرير السياسات الداخلية والخارجية، حيث تسعى كل دولة إلى تبرير أفعالها وقراراتها المتعلقة بأوكرانيا لجمهورها المحلي والدولي، إضافة إلى حشد الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للقضية التي تتبناها كل دولة، كما يمكن أن يكون التصعيد الإعلامي أداة لممارسة الضغط النفسي على الطرف الآخر وعلى الرأي العام في تلك الدولة[1].

ومن الأمثلة على التصعيد الإعلامي، لا يزال انتشار الحملات الدعائية، التي شكلت إحدى السمات الرئيسية للحرب الباردة بالإضافة إلى جوانبها الأيديولوجية، يهيمن على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا أيضاً، وباعتبارها دولة خليفة للاتحاد السوفيتي، طورت روسيا باستمرار برامج دعائية مختلفة لتحسين مصالحها الوطنية، بينما نشرت بنشاط المشاعر المعادية للغرب والولايات المتحدة داخل وخارج برها الرئيسي، وكما بدأت الحملات الدعائية على الطراز السوفيتي من التعليم المبكر لصغارها، فقد اعتمدت روسيا على نظام التعليم المبكر كقاعدة لحركاتها الدعائية منذ إنشاء حكومة بوتين في عام 2000. وبموجب التعليمات المباشرة للحكومة،

(1)Nhung Nguyen, e.t.c. p6.

تم التأكيد باستمرار على قيم الوطنية والولاء في المدارس الروسية، بينما تراجعت فكرة حرية التعبير والتفكير النقدي بشكل واضح مع انتشار الاضطهاد ضد التعبير السياسي الحر[1].

في أعقاب احتلال شبه جزيرة القرم عام 2014 والغزو الشامل لأوكرانيا في عام 2022، كثفت روسيا من توجهها نحو نظام تعليمي على الطراز السوفيتي. تجسد هذا التكثيف في إدخال مجموعة جديدة من كتب التاريخ المدرسية وتعزيز برامج التعليم الوطني من خلال مبادرات مثل الدرس المفتوح لعموم روسيا ودروس المحادثات المهمة. وقد ركزت هذه المبادرات التعليمية بشكل أساسي على تبرير غزو أوكرانيا ونقد الدور الاستفزازي لحلف شمال الأطلسي في اندلاع الحرب، وبالتوازي مع السيطرة النشطة على نظام التعليم المبكر، تستخدم روسيا مؤسساتها الإعلامية التي تسيطر عليها الدولة، مثل شبكة روسيا اليوم (RT) ووكالة أنباء سبوتنيك. وتنخرط هذه المؤسسات بنشاط في حملات تقديس الزعيم السياسي وتنفيذ حملات التضليل الشاملة لترسيخ الرواية الرسمية حول الصراع[2].

في موازاة ذلك، وفر تطور تقنيات الإنترنت لروسيا أداة إضافية، وربما أكثر قوة، لتنفيذ حملاتها الدعائية والتأثيرية. أبرز مثال على ذلك هو نشاط ألوية الويب الروسية، وهي مجموعة من المعلقين السياسيين على الإنترنت ترعاها الحكومة. قامت هذه المجموعات بتنفيذ طيف واسع من حملات التضليل، تراوحت بين التدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 ونشر معلومات مضللة حول الحرب الأوكرانية. وقد استغلت هذه الحملات منصات إنترنت متعددة تشمل تيك توك، وفيسبوك، وإنستغرام، وتيليجرام، مما أدى إلى تشويه النزاهة السياسية في الدول الغربية، كما أسهمت في زيادة المشاعر المعادية لأمريكا والغرب في المناطق الطرفية، وذلك في خضم حربها العدوانية [3].

([1])Aydın-Düzgit, Senem; Balta, Evren; & O'Donohue, Andrew. (2020). Turkey, Russia and the West: Reassessing Persistent Volatility, Uneven Interdependence, and the Syrian Conflict. Istanbul: Istanbul Policy Center (IPC), April. Available at: https://ipc.sabanciuniv.edu/en/publications (Accessed: 29 November 2025).

([2])Belmonte, Laura A. (2013). Selling the American Way: U.S. Propaganda and the Cold War. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press, p. 22.

[3])بيرنباوم، مايكل؛ وهورتون، أليكس. (2024). بايدن يُوافق على تزويد أوكرانيا بالألغام المضادة للأفراد، مُلغياً بذلك سياسته، صحيفة واشنطن بوست ((The Washington Post، 19 نوفمبر. متاح على الرابط:
https://www.washingtonpost.com/national-security/2024/11/19/biden-landmines-ukraine-russia / ، تاريخ الزيارة: 21 12 2025.

لا يختلف السياق في الولايات المتحدة كثيراً فيما يتعلق بتنفيذ حملات التأثير الإعلامي. فقد عُرفت الحكومة الأمريكية بتاريخ طويل من الحملات الدعائية الموجهة ضد القوى المعادية، واستمر هذا النهج حتى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فعلى سبيل المثال، نفذت الولايات المتحدة حملات دعائية شاملة مؤيدة لأمريكا ومعادية للإسلام في دول مثل العراق وباكستان وأفغانستان خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقد تم تنفيذ هذه الحملات باستخدام حسابات وهمية متعددة كجزء من عملية الصوت الجاد (Operation Earnest Voice – OEV)، التي تُعد امتداداً لعملية الطائر المحاكي (Operation Mockingbird) التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة. [1].

في مواجهة حملات التضليل الروسية واسعة النطاق، انخرطت الحكومة الأمريكية بنشاط في استراتيجيات مضادة، وصفت بأنها تنفيذ لـ تدابير الدعاية المضادة الأكثر وضوحاً. شمل هذا الإجراء استخدام العمليات النفسية (PSYOP)، وهو المقابل الأمريكي لعمليات الحرب النفسية المعلوماتية الروسية. وكجزء من هذه العمليات، قام الجيش الأمريكي بإنشاء عدد كبير من الحسابات المزيفة (حسابات الدمى الجورب) على منصات التواصل الاجتماعي المتنوعة. وقد شمل ذلك منصات أمريكية مثل فيسبوك، وإنستغرام، وتليغرام، وتويتر، بالإضافة إلى منصات عربية وروسية مثل بالاتارين، وأودنوكلاسنيكي، وفكونتاكتي. وتم استخدام هذه الحسابات لنشر ما يزيد عن 300 ألف مقال وصورة تحريضية بهدف تشويه سمعة روسيا، بالتوازي مع نشر رسائل مؤيدة للغرب وللولايات المتحدة. ويتضاعف نطاق هذا الجهد الإعلامي من خلال الاستخدام المستمر للمؤسسات الدعائية الإعلامية الأجنبية، مثل صوت أمريكا وإذاعة أوروبا الحرة / راديو الحرية (RFE/RL)، والتي تشرف عليها هيئة البث الدولي (خلف وكالة الإعلام الأمريكية خلال الحرب الباردة)[2].

---

[1]) Blank, Stephen. (2010). America and the Russo-Georgian War. In: Rich, Paul B. (Ed.), Crisis in the Caucasus: Russia, Georgia and the West. Milton Park: Routledge, pp. 175-201.

[2]) إبراهيم هديل أحمد.. تأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية على العلاقات الخارجية لروسيا. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع83، (2025)، ص 233 – 256.

كذلك، في خضم الحرب الأوكرانية المطولة، تعاونت الحكومة الأمريكية بنشاط مع وكالات أنباء محلية رئيسية (مثل CNN Newsroom و Fox News Special Report)لوصف الحرب بأنها غزو غير قانوني وغير مبرر وغير مبرر نفذه بوتين حصرًا، وبالتالي لتبرير تدخلها في الصراع. وعلى عكس حملات التضليل الروسية، لا تنشر وسائل الإعلام الأمريكية معلومات مضللة واتهامات كاذبة بشكل مباشر. ومع ذلك، فمن خلال تصوير الحرب عمدًا على أنها صراع بين العالم الحر (أي أوكرانيا) والمعتدين الشموليين (أي روسيا وبيلاروسيا)، ووضع أجندة تُعتبر فيها مشاركة الولايات المتحدة أمرًا مسلمًا به، بينما تُستبعد أو تُتجاهل عمدًا بعض التفاصيل غير المعلنة حول سياق الحرب، فإنهم يشكلون بدقة رسائل دعائية مؤيدة لأمريكا ومعادية لروسيا مفادها أن الحرب هي خطأ العدو بالكامل[1].

وكانت العقوبات الدولية ضد روسيا، والتي بدأت في عام 2014 وأصبحت مؤخرًا أكثر كثافة وسط الغزو الشامل في عام 2022، بمثابة أداة أخرى للحكومة الأمريكية لتشويه سمعة روسيا الدولية. كان التأثير الاقتصادي الصافي للعقوبات مثيرًا للجدل إلى حد ما حيث تفرض روسيا ضررًا متبادلًا من خلال فرض عقوباتها الخاصة على الدول الغربية وتجد شركاء تجاريين جدد مثل الصين وكوريا الشمالية. ومع ذلك، فإن العقوبات الشاملة ضد روسيا وبيلاروسيا قد خلقت فعليًا انطباعًا بأن السياسة الخارجية لروسيا غير شرعية، ويجب عكس احتلالها الإقليمي، مما يشكل أحد الركائز الرئيسية في سياسة عدم الاعتراف التي تقودها الولايات المتحدة ضد روسيا[2].

ومن الأمثلة على التصريحات الإعلامية في هذه الحرب، في تصريحات (بوتين الرئيس الأمريكي) التي جاء فيها: أن روسيا لا يمكن هزيمتها، ونحن مستعدون لاستخدام جميع الوسائل المتاحة لدينا. وفيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية، صرح بأنه بالنسبة لفكرة أن روسيا لن تستخدم مثل هذه الأسلحة أولاً تحت أي ظرف من الظروف، فهذا يعني أننا لن نكون قادرين على أن نكون الثاني في استخدامها أيضًا، لأن إمكانية القيام بذلك في حالة وقوع هجوم على أراضينا ستكون محدودة للغاية وفي الواقع، أوضحت العقيدة العسكرية الروسية التي أُعلن عنها في عام 2010 بالفعل أن روسيا يمكنها استخدام الأسلحة النووية ردًا على استخدام الأسلحة النووية وأنواع

([1])Nhung Nguyen, e.t.c. p7.

[2]) دافنبورت، كيلسي. (2024). الأسلحة النووية: جمعية الحد من الأسلحة (Arms Control Association)، يوليو. متاح على الرابط: https://www.armscontrol.org/factsheets/nuclear-weapons-who-has-what-eglanc ، تاريخ الزيارة: 2026/1/2.

أخرى من أسلحة الدمار الشامل ضدها و(أو) حلفائها، وأيضًا في حالة العدوان عليها باستخدام الأسلحة التقليدية، عندما يكون وجود الدولة نفسه تحت التهديد.

ورداً على قرار إدارة بايدن بالسماح لأوكرانيا بضرب أهداف داخل روسيا بصواريخ ATACMS الأمريكية، راجع بوتين العقيدة النووية الروسية مرة أخرى، موضحًا أن العدوان من أي دولة غير نووية بمشاركة أو دعم دولة نووية سيُعتبر هجومًا مشتركًا على روسيا، مما يبرر ردها النووي. وفي إطار انعكاس الخطر المتصاعد للصراع النووي، قدمت وزارة الدفاع الأميركية تقريرا إلى الكونجرس يؤكد التهديد المتزايد للعدوان النووي، ويجادل التقرير بأن الاستراتيجيين الأميركيين بحاجة إلى الاستعداد لديناميكيات التصعيد المعقدة والردع المتزامن للعديد من الخصوم، وخاصة في الأزمات أو الصراعات الممتدة[1].

وبشكل عام، في ظل الحرب الإعلامية المتبادلة العدوانية، لا تزال الولايات المتحدة وروسيا تنخرطان في حملات دعائية ضد بعضهما البعض اعتبارًا من عام 2024، وهو ما يؤدي إلى تكرار عنصر رئيسي آخر من هيكل الحرب الباردة.

الخاتمة

في الختام، كشفت الأزمة الأوكرانية، بدءاً من ضم القرم عام 2014 وصولاً إلى الغزو الشامل في 2022، عن مرحلة جديدة من التصعيد الجذري في العلاقات الأمريكية–الروسية، متجاوزة مرحلة المنافسة التقليدية لتصل إلى مستوى المواجهة الشاملة غير المباشرة، ومن خلال الدعم العسكري الأمريكي غير المسبوق لأوكرانيا (بما في ذلك أنظمة الأسلحة المتقدمة)، والذي نجح في تغيير ميزان القوى على الأرض ومنع الانهيار الأوكراني السريع، مقابل التحول الروسي إلى اقتصاد حرب لضمان استمرارية الصراع، بفرض تحالف غربي واسع عقوبات غير مسبوقة تهدف إلى عزل الاقتصاد الروسي عن النظام العالمي. ورغم صمود الاقتصاد الروسي الأولي، إلا أن التحديات الهيكلية والمالية تتزايد، مما يشير إلى حرب استنزاف اقتصادية طويلة الأمد، من خلال الانخراط المتبادل في حرب دعائية واسعة النطاق؛ حيث تستخدم كلتا الدولتين، عبر أدوات مثل ألوية الويب الروسية والعمليات النفسية (PSYOP) الأمريكية، منصات الإنترنت لشن حملات

[1]) لمزيد حول مراجعة العقيدة النووية الروسية وتداعياتها الاستراتيجية، يُنظر: الكرملين، 'مرسوم رئاسي بشأن تحديث أسس سياسة الدولة في مجال الردع النووي' (نوفمبر 2024). وفيما يتعلق بتقييم وزارة الدفاع الأمريكية لديناميكيات التصعيد، يُنظر: وزارة الدفاع الأمريكية (Department of Defense)، تقرير الاستراتيجية النووية الموجه إلى الكونجرس (2024)، متاح على الرابط: https://www.defense.gov / ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026.

تضليل وتشويه للرواية الأخرى، سعياً للتأثير على الرأي العام الدولي والمحلي، وعليه في نهاية هذه الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي:

أولاً: النتائج

1. تخلص الدراسة إلى أن العلاقات الأمريكية–الروسية قد تجاوزت مرحلة الخصومة السياسية لتستقر في حالة من العسكرة الشاملة للأدوات الدبلوماسية فلم تعد القنوات الدبلوماسية تهدف إلى إدارة الأزمات أو البحث عن تسويات، بل تحولت إلى منصات لتبادل التحذيرات العسكرية المباشرة، وهو ما تجلى في تآكل التمثيل الدبلوماسي وتصاعد حدة التهديدات النووية كأداة ردع روتينية.
2. أظهرت النتائج أن واشنطن قد انتقلت من استراتيجية الردع التقليدي تجاه روسيا إلى ما يُعرف بالردع المتزامن، حيث تضطر الإدارة الأمريكية لموازنة تصعيدها العسكري في أوكرانيا مع ضرورة تجنب الصدام المباشر وهذا أدى إلى حالة من التصعيد المنضبط، حيث تُستخدم تكنولوجيا الأسلحة النوعية (مثل منظومات ATACMS) كأداة لفرض سقف زمني وجغرافي للصراع.
3. تؤكد النتائج أن الحرب الأوكرانية سرعت من وتيرة المركزية التنفيذية في كلا البلدين. ففي روسيا، أصبح القرار الاقتصادي رهينة للمراسيم الرئاسية كآلية استجابة سريعة للعقوبات، بينما في الولايات المتحدة، تزايد نفوذ المؤسسات الأمنية والتشريعية (مثل الكونجرس في فرض عقوبات CAATSA) على حساب السلطة التقديرية للرئيس، مما خلق جموداً مؤسسياً يصعب معه أي اختراق دبلوماسي مستقبلي.
4. تشير المعطيات إلى أن التعديلات المتكررة في العقيدة النووية الروسية، مقابل توسيع نطاق الدعم العسكري الأمريكي، قد أديا إلى انهيار مفهوم الاستقرار الاستراتيجي الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة. أصبح الصراع الأوكراني مختبراً لديناميكيات التصعيد المعقدة، حيث تلاشت الخطوط الحمراء التقليدية، وحلت محلها مناطق رمادية عسكرية تجعل من الصعب التنبؤ بمسارات التصعيد في الأزمات القادمة.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً الأبحاث

- إبراهيم هديل أحمد.. تأثيرات الأزمة الروسية الأوكرانية على العلاقات الخارجية لروسيا. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع83، (2025).
- أحمد عبد الله أحمد السيد، تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية على الإرهاب، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ع93، 2022.

- احمد قنديل، الأزمة الأوكرانية: هل تقود إلى حرب باردة جديدة، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، ع4، 2019.
- أمير بللوشة، وشمسة بوشناقة، الصراع الأمريكي الروسي في ظل الأزمة الأوكرانية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 13، العدد 3، 2021.
- حسن، ياسر غازي، و وليد مهدي عبدالله المفرجي. "الإدارة الأمريكية للحرب الروسية–الأوكرانية." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية مج14, ع53 (2025).
- حوسين بلخيرات، الحرب الروسية الأوكرانية: الأبعاد التفسيرية على ضوء المنظورات الكبرى في العلاقات الدولية." مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية مج15, ع3 (2022).
- محمد عبد الحفيظ المهدي الشيخ، الأزمة الأوكرانية: هل تنتهي أهداف روسيا المعلنة أم بتوازن اللانصر واللاهزيمة؟، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 190، (2022).
- محمود عبدالسلام البريدان. تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية في المصالح الروسية في ليبيا. مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، ع19 ،(2025).
- منار حامد عبدون الحمايدة، العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية، مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، الجزائر، مجلد 4، العدد 2، 2022.

ثالثاً: المواقع إلكترونية

- مركز الجزيرة للدراسات.. المساعدات العسكرية الأمريكية لأوكرانيا: دلالات التعديل المحاسبي ومرونة التمويل". تقرير استراتيجي (أغسطس) (2023). متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5643 ، تاريخ الزيارة: 25 4 2026.
- وزارة الخارجية الأمريكية (2025). "التعاون الأمني الأمريكي مع أوكرانيا: ورقة حقائق" واشنطن: مكتب الشؤون السياسية والعسكرية، 12 مارس، ص 5. متاح على الرابط: https://www.state.gov/bureaus– (تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026).
- امارا كوزينكوفا ويفغيني بيريوكوف، النظرة الروسية لمستقبل النظام العالمي والعلاقات الدولية، معهد الدراسات الاستراتيجية 2017، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : https://goo.gl/tRyuuY تاريخ الزيارة: 2025/11/20.
- جيراسيمشوك، إيغور؛ لان، تارا؛ دو، نغوك؛ داربي، ماري؛ وجونز، ناتالي. (2024). "تكلفة الاعتماد على الوقود الأحفوري: قدمت الحكومات 1.5 تريليون دولار أمريكي من الخزينة العامة

في عام 2023" (المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD)، مارس. متاح على الرابط: https://www.iisd.org/articles/insight/cost-fossil-fuel-reliance-governments-provided-15-trillion-2023 ، تاريخ الزيارة: 2025/11/20..

- غارانت (2025) .(Garant). "تدابير مكافحة العقوبات 2022-2025: تدابير اقتصادية خاصة وتدابير تهدف إلى دعم الشركات والمواطنين" (موسكو: نظام غارانت القانوني (Garant Legal System). متاح على الرابط: https://base.garant.ru/57750630 / ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026.
- ستاتيستا (2025) .(Statista). "القيمة السنوية للدعم في القطاع الزراعي في روسيا من عام 2015 إلى عام 2025" متاح على الرابط: https://www.statista.com/statistics/1064082/russia-agricultural-subsidies / ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026.
- معهد ستوكهولم للاقتصاد الانتقالي (2024) .(SITE). "الاقتصاد الروسي في ضباب الحرب" . ستوكهولم: مدرسة ستوكهولم للاقتصاد، متاح على الرابط: https://www.hhs.se/en/about-us/news/site-publications/2024/russias-economic-imbalances / ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026.
- بيرتسيف، أندري. (2025). تدقيق حسابات المدققين: هل يثق بوتين بأحد الآن؟. مركز كارنيغي للشرق الأوسط (مبادرة روسيا وأوراسيا)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. متاح على الرابط: https://carnegieendowment.org/russia-eurasia/politika/2025/03/russia-putin-elites-control?lang=ar **تاريخ الزيارة: 2026/3/20.**
- يسلر، دومينيك؛ بير، دومينيك؛ برولوكس، نيكولاس؛ وفويرغيل، ستيفان. (2023). "الدعاية الروسية على وسائل التواصل الاجتماعي خلال غزو أوكرانيا عام 2022مجلة علوم البيانات الأوروبية ((EPJ Data Science، 12(1)، ص ص 1-20. متاح على الرابط: https://doi.org/10.1140/epjds/s13688-023-00414-5 ، تاريخ الزيارة: 2026/2/25 .
- بيرتسيف، أندري. (2025). "تدقيق حسابات المدققين: هل يثق بوتين بأحد الآن؟". مركز كارنيغي للشرق الأوسط (مبادرة روسيا وأوراسيا)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. متاح على الرابط: https://carnegieendowment.org/russia- :

eurasia/politika/2025/03/russia-putin-elites-control?lang=ar. تاريخ الزيارة: 2026/4/20.

- حمد سيد أحمد. (2017). "ترامب وحدود التغير في العلاقات الأمريكية الروسية". مجلة الأهرام، متاح على الرابط: www.ahom.org ، تاريخ الزيارة: 2 /12/ 2025.
- تشارلي داغاتا، الصاروخ الجديد الذي تستخدمه روسيا في أوكرانيا، ولماذا يُثير قلق حلف الناتو. سي بي إس نيوز (٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني2024)، تم الوصول إليه عبر الرابط: تاريخ الزيارة (2025 /11/23) https://www.cbsnews.com/news/new-russian-missile-and-why-it-matters-ukraine-nato
- نغوين، نونغ. (2024). "عندما تذهب وسائل الإعلام إلى الحرب: كيف تدافع وسائل الإعلام الإخبارية الروسية عن صورة البلاد خلال النزاع مع أوكرانيا .*مجلة الإعلام والحرب والصراع* متاح على الرابط : https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/17506352241239634، تاريخ الزيارة: 21 فبراير 2026.
- أمبروسيو، توماس. (2024). "منظمة معاهدة الأمن الجماعي: تحالفٌ هشٌّ ومتعثر. مجلة جورج تاون للشؤون الدولية، 4 مارس. متاح على الرابط: https://gjia.georgetown.edu/2024/03/04/the-collective-security-treaty-organization-a-lifeless-shambling-alliance / ، تاريخ الزيارة: 10 نوفمبر 2025.
- آفي بولسي(2012). مواجهة القوة السوفيتية: سياسة الولايات المتحدة خلال بداية الحرب الباردة. مجلة الأمن الدولي 4)36)، ص 151-188. متاح على الرابط: https://doi.org/10.1162/ISEC_a_00079 ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026.
- فرانكل، كارين. (2024). "تقييم الحملة الهجومية الروسية"، معهد دراسات الحرب (8 مارس). متاح على الرابط: https://policycommons.net/artifacts/12291375/russian-offensive-campaign-assessment/13185412 / ، تاريخ الزيارة: 21 فبراير 2026.
- بيرنباوم، مايكل؛ وهورتون، أليكس. (2024). "بايدن يُوافق على تزويد أوكرانيا بالألغام المضادة للأفراد، مُلغياً بذلك سياسته، صحيفة واشنطن بوست ((The Washington Post، 19 نوفمبر. متاح على الرابط: https://www.washingtonpost.com/national-

security/2024/11/19/biden-landmines-ukraine-russia / ، تاريخ الزيارة: 21 12 2025.

- دافنبورت، كيلسي. (2024). "الأسلحة النووية: جمعية الحد من الأسلحة (Arms Control Association)، يوليو. متاح على الرابط: https://www.armscontrol.org/factsheets/nuclear-weapons-who-has-what-glance ، تاريخ الزيارة: 2026/1/2.
- الكرملين، 'مرسوم رئاسي بشأن تحديث أسس سياسة الدولة في مجال الردع النووي' (نوفمبر 2024). وفيما يتعلق بتقييم وزارة الدفاع الأمريكية لديناميكيات التصعيد، يُنظر: وزارة الدفاع الأمريكية (Department of Defense)، تقرير الاستراتيجية النووية الموجه إلى الكونجرس (2024)، متاح على الرابط: https://www.defense.gov / ، تاريخ الزيارة: 25 أبريل 2026."

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Masters, Jonathan, & Manno, Andrew. (2025). "U.S. Security Assistance to Ukraine and NATO's Eastern Flank Reinforcement". Congressional Research Service (CRS), Report No. R47246.
- Peterson Bo, "Coveted, detested and unattainable? Images of the US superpower role and self-images of Russia in Russian print media discourse", International Journal of Cultural Studies, No.14, 2011.
- emir Setif 2022. The war between Russia and Ukraine in 2022: causes and effects. Polgesl Arast Ermalar Dergese, 6(1), 2022.
- Aydın-Düzgit, Senem; Balta, Evren; & O'Donohue, Andrew. (2020). Turkey, Russia and the West: Reassessing Persistent Volatility, Uneven Interdependence, and the Syrian Conflict. Istanbul: Istanbul Policy Center (IPC), April. Available at: https://ipc.sabanciuniv.edu/en/publications (Accessed: 29 November 2025).
- Belmonte, Laura A. (2013). Selling the American Way: U.S. Propaganda and the Cold War. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press.
- Blank, Stephen. (2010). "America and the Russo-Georgian War". In: Rich, Paul B. (Ed.), Crisis in the Caucasus: Russia, Georgia and the West. Milton Park: Routledge.